

ورقة سياسات: تهيئة مراكز الاقتراع لذوي الإعاقة البصرية



معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، كانون الأول ٢٠١٩



تأتي ورقة السياسات هذه ضمن مشروع «نحو المشاركة الشاملة للنساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية» المنفذ من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا وبدعم من IM الشريك السويدي للتنمية في الشرق الأوسط. حيث يهدف المشروع إلى إكساب ٢٤ متدرباً ومنتدربةً المهارات والأدوات اللازمة لكسب التأييد حول القضايا التي تهم النساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق إنتاج أوراق سياسات تُعنى بالفئتين السابقتين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا WANA.

شروط إعادة النشر:

لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذا المشروع كلياً أو جزئياً وبأي وسيلة دون موافقة مسبقة من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على موافقة المعهد يرجى مراسلة قسم الاتصال على البريد الإلكتروني: info@wana.jo

نُشر بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن.

المؤلفون: أحمد الخوالدة، أحمد هزايمة، أسماء العقاد، بهاء الكيلاني، زين الحلواني، فرح حموري، عبد الرحمن الخزاعلة، عمار عطية، محمد العمور، هديل القضاة.

صورة الغلاف: ©JuliSonne

طُبِع في عمان، الأردن.

جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن. © ٢٠١٩

صنع في الأردن.

جدول المحتويات

1. المقدمة..... 2
2. أهداف الورقة..... 3
3. نبذة تاريخية عن قضية ورقة السياسات..... 3
4. الخلفية القانونية للقضية / المشكلة..... 3
5. القضية الرئيسية وتحليل النتائج..... 4
6. الخيارات المتاحة / الاقتراحات..... 6

1. المقدمة

تأتي ورقة السياسات هذه ضمن مشروع "نحو المشاركة الشاملة للنساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية" المنفذ من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا وبدعم من IM الشريك السويدي للتنمية في الشرق الأوسط. حيث يهدف المشروع إلى إكساب ٢٤ متدرباً ومتدربةً المهارات والأدوات اللازمة لكسب التأييد حول القضايا التي تهم النساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق إنتاج أوراق سياسات تُعنى بالفئتين السابقتين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

شهدت المملكة الأردنية الهاشمية خلال السنوات العشرة الماضية إصلاحات تشريعية عديدة، وقد كان من بينها إصلاحات خاصة بالانتخاب. تضمنت التعديلات التشريعية إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب؛ وذلك لإجراء انتخابات تتوافق مع المعايير الدولية التي من شأنها أن تعمل على إعادة ثقة المواطن بالعملية الانتخابية وبالتالي تعزيز الديمقراطية وحرية الرأي.¹ عملت الهيئة المستقلة للانتخاب في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٦ على تنفيذ تدابير وإجراءات خاصة بذوي الإعاقة، كما عملت على تسهيل وصولهم إلى مراكز الاقتراع وتسهيل عملية الاقتراع بما يضمن حق ذوي الإعاقة بممارسة الحق الانتخابي بحرية وسرية. وقد كان من بين الإجراءات إعطاء الأولوية لذوي الإعاقة في الدخول إلى الصندوق والانتخاب، وتهيئة بعض مداخل مراكز الاقتراع، وتدريب أعضاء اللجان على التعامل معهم، والسماح لهم بإحضار مرافق للمساعدة على الوصول إلى أماكن الاقتراع. ولكن كل ما سبق ليس كافياً لتسهيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية بالعملية الانتخابية. وبناءً عليه، تم إجراء مقابلات مع الهيئة المستقلة للانتخاب ومركز راصد والمجلس الأعلى لذوي الإعاقة ومجموعة مركزة مع أشخاص من ذوي الإعاقة البصرية، وتبين عدم تسجيل عدد من ذوي الإعاقة البصرية في المراكز التي تم الإعلان عنها من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب. كما أظهرت المقابلات حالات لم يتم فيها ضمان كامل السرية والخصوصية للأشخاص من ذوي الإعاقة خلال العملية الانتخابية، ولهذا يتبين أن هنالك فجوة ما بين تطبيق القوانين وحاجتها وما يحتاجه ذوي الإعاقة البصرية لإتمام عملية الانتخاب.

يعد عدم توفر إحصائيات لأعداد ذوي الإعاقة وتوزيعهم الجغرافي سبباً يعيق عمل الهيئة المستقلة للانتخاب في دمجهم في العملية الانتخابية. إن ما تقوم به الهيئة المستقلة للانتخاب من إجراءات لتسهيل الوصول لذوي الإعاقة وضمان السرية والخصوصية في الانتخابات خطوة مهمة لتسهيل مشاركتهم السياسية، ولكن هذه الإجراءات لا تضمن حرية وسرية الاقتراع في حيز الواقع، ولهذا يتوجب على الهيئة أن تواصل تعاونها مع الجهات المعنية وذوي الإعاقة البصرية أنفسهم لضمان تحقيق ما يحتاجون إليه كناخبين، مما قد يذلل العقبات أمامهم لأداء واجبهم الوطني.

¹ الجريدة الرسمية الأردنية، العدد ٥١٥٢، صفحة ١٥٨٨، ٢٠١٢.

2. أهداف الورقة

تهدف ورقة السياسات هذه إلى- زيادة مشاركة ذوي الإعاقة البصرية في الانتخابات النيابية القادمة 2020 عن طريق تقديم مقترحات لتهيئة مراكز الاقتراع في العاصمة عمان بما يتناسب معهم على اختلاف مستوى إعاقتهم البصرية، مما يضمن الحرية والسرية الفعلية خلال عملية الاقتراع.

3. نبذة تاريخية عن قضية ورقة السياسات

في الربع الأول من عام ٢٠١٢ تم إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب بموجب القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٢². ومنذ إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب بدأ العمل على إجراءات دمج ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية، وقد تجلّى ذلك في انتخابات عام ٢٠١٦، حيث عملت الهيئة المستقلة للانتخاب على وضع أنظمة وتعليمات تعمل على دمجهم، وقد شملت ذوي الإعاقة البصرية بشكل غير مباشر وسمحت لهم بالاستعانة بمُرافق يساعدهم أثناء انتخابهم بدلاً من الاقتراع في العلن ونطق اسم المرشح بصوت مرتفع أمام اللجنة، إلا أن هذه الآلية لم تطبق في جميع مراكز الاقتراع بصورة صحيحة بالإضافة إلى أنها لم تضمن حرية وسرية الاقتراع لذوي الإعاقة البصرية.³

4. الخلفية القانونية للقضية / المشكلة

كان لمصادقة الأردن على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام ٢٠٠٧، والتي تعد القاعدة الأساسية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار القانون الإنساني الدولي،⁴ دوراً في إصدار قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٧ وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧.

وبالعودة إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الصادر عن الأمم المتحدة على المشاركة في الحياة السياسية والعامة، نصّت المادة ٢٩:

"تضمن الدول الأطراف للأشخاص ذوي الإعاقة الحقوق السياسية وفرصة التمتع بها على قدم المساواة مع الآخرين، على أن تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين، إما مباشرة وإما عن طريق ممثلين يختارونهم بحرية، بما في ذلك كفالة الحق والفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة كي يصوتوا ويُنتخبوا مع كفالة أن تكون إجراءات التصويت ومرافقه ومواده مناسبة وميسرة وسهلة الفهم والاستعمال بالإضافة إلى حماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت عن طريق الاقتراع السري في الانتخابات والاستفتاءات العامة دون ترهيب وكفالة حرية تعبير الأشخاص ذوي الإعاقة عن إرادتهم كناخبين".⁵

وبالإضافة إلى ما سبق، نصت المادة (٤٤) الفقرة (ب) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧ على ما يأتي:

"تلتزم الهيئة المستقلة للانتخاب، وفقاً لتعليمات تنفيذية تصدرها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقهم الانتخابي بسرية واستقلال، عن طريق توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة وإمكانية الوصول، بما في ذلك توفير مراكز مهينة ومترجمي لغة إشارة، و تمكين ذوي الإعاقة من الاقتراع بواسطة مرافقين".⁶

² الجريدة الرسمية الأردنية، العدد ٥١٥٢، صفحة ١٥٨٨، ٢٠١٢.

³ مشارك/ة في حلقة النقاش مع مجموعة من ذوي الإعاقة البصرية، عمان، ٨ أيلول ٢٠١٩.

⁴ قانون التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الجريدة الرسمية الأردنية، العدد ٤٨٩٥، صفحة ١٠٥٦، ٢٠٠٨.

⁵ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري، الأمم المتحدة، ص. (٣٤ - ٣٥)، ٢٠٠٨.

⁶ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية الأردنية، العدد ٥٤٦٤، صفحة ٣٧٤٤، ٢٠١٧.

5. القضية الرئيسية وتحليل النتائج

إنّ من حقّ ذوي الإعاقة البصرية ممارسة حقهم السياسي المرتبط بعملية الاقتراع كأبي مواطن أردني، بما يضمن لهم حرية وسرية الاقتراع. وقد عملت الهيئة المستقلة للانتخاب على إدماج ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية عن طريق تهيئة بعض من مراكز الاقتراع حتى يتمكنوا من ممارسة حقهم السياسي في الانتخاب بطرق ميسرة، حيث شملت هذه الإجراءات ذوي الإعاقة البصرية فقط بالسماح لهم بالاستعانة بالمرافق لإتمام العملية الانتخابية. وقد تم إجراء مجموعة مقابلات مع أشخاص من ذوي الإعاقة البصرية بخصوص الانتخابات النيابية عام ٢٠١٦ وآلية التصويت فيها.⁷ وقد أبدى البعض رغبة بالقيام بعملية الاقتراع بمفرده دون مساعدة شخص آخر، وأضاف آخر أن هناك حادثة انتهاك لسرية الانتخاب قد سجلت حتى بحضور المرافق، حيث إن رئيس اللجنة طلب من المنتخب من ذوي الإعاقة نطق اسم الشخص الذي يرغب بانتخابه بصوت منخفض حتى يتأكد من أن المرافق كتب اسم المرشح نفسه الذي ذكره صاحب الإعاقة البصرية له،⁸ بالإضافة إلى ذلك تبين عدم دراية عدد كبير من ذوي الإعاقة البصرية بآلية الانتخاب الخاصة بهم. كما تبين من المقابلات مع ذوي الإعاقة البصرية عدم رضاهم عن آلية الاقتراع في انتخابات عام ٢٠١٦، وعن رغبتهم بتطوير آلية انتخاب أكثر سرية واستقلالية تضمن لهم التصويت الفردي. فخلال حلقة النقاش مع الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية تبين أن آلية الاقتراع في الانتخابات الأخيرة عام ٢٠١٦ لم تضمن سرية الاقتراع بشكل كامل. يقول أحد الناخبين في موضوع الخصوصية: "ما كان في خلوة. ما في سرية وحرية في مركز الاقتراع".⁹ وأكّد آخر على مشكلة خصوصية الناخب، قائلاً: "ما كان في خصوصية وأنا ما شفت شو كتب رئيس اللجنة، ويعني ما كان في إنه ياخذك على جنب ويحكيك مين بدك تنتخب. وكان في ناس كثير واقفين ومتطلعين علي. وشو المشكلة لو المرافق اللي معي كتبلي؟ ومش أنا حظيت الورقة بالصندوق اللي كتبها هو حظها".¹⁰

بالإضافة لحديث بعض المشاركين عن عدم خصوصية المعزل، وحتّى وجود مرافقين معهم لم يشعرهم بكامل خصوصيتهم، ويرجع السبب في ذلك لوجود اللجنة للتأكد من أنّ ما كتبه المرافق يطابق ما قاله الناخب. أما بالنسبة لآلية الانتخاب، فقد تبين أن عدداً من رؤساء اللجان ليس لديهم مستوى التفسير نفسه للآلية الانتخابية. يقول أحد ذوي الإعاقة البصرية: "رئيس اللجنة كان يشرح لنا. بأخر دورتين بالأصل الآلية شكل واللي كان يتنفذ شكل ثاني".¹¹ ويضيف آخر: "إحنا عنا فكرة عن الآلية لكن الآلية مختلفة تماماً عن الواقع".¹² وأشارت إحدها أنّ رئيس اللجنة قام بشرح عملية الانتخاب للقوائم بشكل عام ولم يذكر لها آلية الانتخاب لذوي الإعاقة البصرية، حيث إنه قام بالوقوف بالقرب من الناخبة ومرافقتها (أمها)، وقام بالتأكد من أن اسم الناخب الذي ذكرته الناخبة ذاته المكتوب، وقد أضافت أن الانتخابات النيابية للدورة السابقة كانت أفضل من التي سبقتها، حيث إنها لم تضطر لإخبار رئيس اللجنة بالاسم الذي تريده بصوت مرتفع أمام الجميع.

وأما فيما يتعلق باللغة بريل، تبين أن عدداً غير محدد من ذوي الإعاقة البصرية لا يتقنون لغة بريل بغض النظر عن توفر منشورات عن العملية الانتخابية فيها أم لا. حيث تحدث عدد من ذوي الإعاقة عن عدم استخدامهم لها لمعرفة مواقع تصويتهم ولقراءة النشرات التعريفية، بل كان أغلبهم يعتمد على تطبيق صوتي يقوم بقراءة النصوص وهو أكثر فاعلية وأقل كلفة حسب رأيهم. وعند سؤالهم عن مدى رضاهم عن العملية الانتخابية السابقة، قيّم أغلب المشاركين من ذوي الإعاقة البصرية رضاهم عن العملية الانتخابية لسنة ٢٠١٦ ب ٧ من ١٠، باعتبارها أفضل من الانتخابات التي سبقتها.

وأما النتائج التي أسفرت عنها المقابلات مع الهيئة المستقلة للانتخاب ومركز الحياة راصد والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاطلاع على البيانات الرسمية في الصحف والتصريحات، تلخصت بقيام الهيئة المستقلة للانتخاب بتهيئة ٣٠٠

⁷ مشاركة/ة في حلقة النقاش مع مجموعة من ذوي الإعاقة البصرية، عمان، ٨ أيلول ٢٠١٩.

⁸ مقابلة مع شخص من ذوي الإعاقة البصرية، عمان، ٧ آب ٢٠١٩.

⁹ مشاركة/ة في حلقة النقاش مع مجموعة من ذوي الإعاقة البصرية، عمان، ٨ أيلول ٢٠١٩.

¹⁰ مشاركة/ة في حلقة النقاش مع مجموعة من ذوي الإعاقة البصرية، عمان، ٨ أيلول ٢٠١٩.

¹¹ مشاركة/ة في حلقة النقاش مع مجموعة من ذوي الإعاقة البصرية، عمان، ٨ أيلول ٢٠١٩.

¹² مشاركة/ة في حلقة النقاش مع مجموعة من ذوي الإعاقة البصرية، عمان، ٨ أيلول ٢٠١٩.

مركز لذوي الإعاقة وتدريب كوادرها للتعامل معهم،¹³ ولكنها لم تخصص ذوي الإعاقة البصرية في أي من هذه التهيئات.¹⁴ وعند إعلان الهيئة عن ١٢ مركزاً نموذجياً صديقاً لذوي الإعاقة، لم يتم أحد من ذوي الإعاقة البصرية تحديداً بالتسجيل لدى أي من هذه المراكز، ولم يتم استخدامها للغرض الذي هيئت له. وأما فيما يتعلق بتحديد أعداد ذوي الإعاقة ومنها الإعاقة البصرية، لم يكن هناك أعداد رسمية ولا قواعد بيانات لتوزيعهم الجغرافي حتى يتم البناء عليها والقيام بالتهيئة، كما أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية الذين يجيدون لغة (بريل) غير معروف. وأما بالنسبة لإجراءات إمكانية الوصول لمراكز الاقتراع، فقد عبّر ممثلوا الهيئة أنه عبر القوائم التي تضم المعايير اللازم توافرها، فقد ذكرت هذه القوائم جميع ما يخص ذوي الإعاقة البصرية من طرق محيطية وأرصفتة يمكن استخدامها من قبل ذوي الإعاقة البصرية.¹⁵

¹³ مقابلة مع موظف/ة في الهيئة المستقلة للانتخاب، عمان، ٢٠ آب ٢٠١٩.

¹⁴ قدمت الهيئة المستقلة للانتخاب عام ٢٠١٧ حملات توعوية وإعلامية وقامت بتوزيع مطبوعات ونشر فيديو لتوعية الأشخاص من ذوي الإعاقة عن حقهم في الانتخاب والآلية المتبعة، وذلك حسب مقابلة مع مدير برنامج في مركز الحياة راصد، عمان، ٨ تموز ٢٠١٩.

¹⁵ مقابلة مع موظف/ة في الهيئة المستقلة للانتخاب، عمان، ٢٠ آب ٢٠١٩.

6. الخيارات المتاحة / الاقتراحات

بناءً على ما سبق وبجهدٍ تشاركي، تمّت الإشارة لعدد من التوصيات التي من شأنها دمج، تسهيل، تشجيع ومساعدة ذوي الإعاقة البصرية على المشاركة في الانتخابات القادمة. تقوم بعض الجهات منها الهيئة المستقلة للانتخاب بالتعاون مع المجلس الأعلى لذوي الإعاقة بوضع الأساسات الصحيحة لتهيئة مراكز الاقتراع لذوي الإعاقة في الأردن. وفيما يخص الإعاقة البصرية، كان لا بد من تخصيص بعض الإجراءات التي تشملهم حتى تصبح عملية الانتخاب بالنسبة لهم خالية من العقبات. وكانت التوصيات كالتالي:

تبني سياسة عامة لزيادة المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة خاصة الإعاقة البصرية:

- على الهيئة المستقلة للانتخاب توفير آلية اقتراع عبر الأجهزة الصوتية في العملية الانتخابية؛ وذلك لضمان استخدامها من قبل الراغبين من ذوي الإعاقة البصرية، بما يضمن لهم السرية وحرية الاختيار.
- على دائرة الأحوال المدنية والجوازات إصدار البطاقة التعريفية لذوي الإعاقة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠، حتى تتمكن الأجهزة المعنية من حصر أعداد الأشخاص من ذوي الإعاقة وتوزيعهم الجغرافي لتحديد المراكز التي يجب تهيئتها لهم.
- على الهيئة المستقلة للانتخاب بالتعاون مع دائرة الأحوال المدنية والمجلس الأعلى لذوي الإعاقة والحكومة الإلكترونية تحديد الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والتواصل معهم عن طريق الرسائل النصية القصيرة (SMS) لأنهم يستطيعون سماعها من خلال هواتفهم الذكية.
- على الهيئة المستقلة للانتخاب توفير نشرات توعية بحقوق ذوي الإعاقة البصرية وآلية الانتخاب الخاصة بهم بنسخة إلكترونية مكتوبة بصيغة (WORD)، حتى يتمكنوا من معرفة الآلية الصحيحة للانتخاب دون الحاجة لشرحها لهم، واستخدام الخط حجم ١٨ لضعاف البصر في الترتيبات التيسيرية التي سيتم توفيرها.
- على الهيئة المستقلة للانتخاب التأكد من أن رؤساء اللجان على جاهزية كاملة للتعامل مع ذوي الإعاقة ومنهم ذوي الإعاقة البصرية.
- على الهيئة المستقلة للانتخاب توفير متطوعين من كلا الجنسين لمساعدة ذوي الإعاقة في الوصول إلى صندوق الاقتراع.
- على الهيئة المستقلة للانتخاب التعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وذلك لإشراك مجموعة من خبراء ذوي الإعاقة البصرية بالكشف على المراكز قبل وخلال تهيئتها، وحتى عند وضع الآلية التي سيتم تطبيقها.
- يجب العمل على توعية الأشخاص ذوي الإعاقة بأهمية التسجيل في القوائم الخاصة للمراكز المخصصة لذوي الإعاقة؛ ليتسنى لهم المشاركة في الانتخابات ليس فقط كناخبين بل كمرشحين أيضاً.



www.wana.org

غرب آسيا وشمال أفريقيا

هاتف: +٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١ | info@wana.jo | الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن

www.wanainstitute.org